

## هنيدة غانم\*

### دولة أرض إسرائيل و"الستاتوس كو" المتدحرج

تعالج هذه المقالة تدحرج مفهوم الأمر الواقع الإسرائيلي، باعتباره تجسيدا لتفوق إسرائيل وقوتها. فالستاتوس كو الإسرائيلي انتقل في مرحلة الهزيمة العربية الشاملة من الدفاع عن حدود الدولة التي رسمت حدودها اتفاقيات الهدنة، إلى ترسيخ واقع دولة أرض إسرائيل.

الأمر الواقع المتحرك الذي وصل إلى إحدى ذراه مع "اتفاقيات أبراهام"، يؤسس لمرحلة جديدة في نظرة إسرائيل إلى نفسها، وفي تعامل المحيط العربي معها، من الأرض في مقابل السلام إلى الحماية في مقابل السلام.

ويتشكل ويصان؟ ومتى وكيف يتحول؟ وما هي العلاقة بين الستاتوس كو ومبدأ التوسع المستمر للمستعمرة، وما هي علاقته بالتطبيع مع المحيط العربي؟ هذه بعض الأسئلة التي سأحاول متابعتها واستكشافها في هذه المقالة من أجل مفهمة العلاقة بين المبدأ الاستعماري التوسعي لإسرائيل واتفاقيات التطبيع بصفقتها انتصاراً لهذا المبدأ، وتأسيساً لإسرائيل كـ "إمبراطورية" حامية في المحيط العربي. فإن الادعاء الأساسي هنا هو أن إسرائيل تعاملت مع "الستاتوس كو"

**في** الذكرى العاشرة لإقامة دولة إسرائيل، نشر الكاتب والصحافي الإسرائيلي حجابي أشد في صحيفة "دفار" مقالة بعنوان "استمرار حرب الاستقلال بطرق أخرى" كتب فيها مستلهماً عنوانها من مقولة المنظر الحربي والعسكري البروسي كلاوزوفيتش (١٧٨٠ - ١٨٣١)، إن الحرب هي استمرار للسياسة بطرق أخرى، قائلاً: "من المقبول القول اليوم إن إسرائيل تريد الحفاظ على الستاتوس كو، لكن قبل ذلك كان عليها أن تحققه وتحصّنه، و فقط بعد ذلك كان علينا أن نمنع أي تغيير عليه."<sup>١</sup>

لكن ما هو الستاتوس كو (Status quo)<sup>٢</sup> الذي تريد إسرائيل المحافظة عليه؟ كيف يُبنى

\* باحثة في علم الاجتماع السياسي، والمديرة العامة للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/مدار.

بمجالين أساسيين: المجال الأول يرتبط بالبعد الداخلي، أي بنظم علاقات الدين والدولة والحريديم والعلمانيين، بينما يرتبط المجال الخارجي الإقليمي بحدود الدولة وتحديد مناطق النفوذ والسيطرة والسيادة الإسرائيلية. وقد بدأ استخدام المصطلح تاريخياً في المجالين بشكل متوازٍ في الأعوام الأولى لإقامة إسرائيل، وأصبح لاحقاً مصطلحاً مفتاحياً يُستخدم للإشارة إلى طبيعة الدولة وهويتها كديمقراطية ويهودية من جهة، وإلى سياساتها الإقليمية من جهة أخرى. أمّا على صعيد داخلي هوياتي، فإن استخدام المصطلح يعود إلى الرسالة التي أرسلها بن - غوريون في سنة ١٩٤٧، حين كان رئيس الوكالة اليهودية، إلى رئيس حزب أغودات إسرائيل المتزمت دينياً يتسحاق مئير ليفين، من أجل ضمان موافقته على إقامة دولة إسرائيل، وفيها وضع بن - غوريون عملياً أسس النظام الاجتماعي التوافقي بين العلمانيين والحريديم في الدولة التي ستقام، والذي تم بموجبه تحديد موقف الدولة المقبلة تجاه قضايا تتعلق بقدسية السبت والتعليم المستقل للحريديم وقوانين الأحوال الشخصية، علاوة على قضايا الكشروت (الحلال). وأطلق على هذه الرسالة لاحقاً اسم رسالة الستاتوس كو، وأصبحت بمثابة مرجعية لنظم العلاقات بين الدين والدولة وبين الحريديم والعلمانيين. وعادة ما يشار إلى محاولات تغيير الوضع من حيث إنهاء الاستقلال الذاتي في سلك التعليم للحريديم، أو فرض التجنيد عليهم، بالمعارضة الجذرية، بصفتها إخلالاً برسالة الستاتوس كو لبن - غوريون.

على الصعيد الخارجي الإقليمي الذي سنركز عليه هنا، استُخدم مصطلح الستاتوس

بصفته تخوماً للتوسع والانتشار، وأن هذا التوسع اعتمد مبدأً فرض متحرك للوقائع على الأرض وتثبيتها والانطلاق منها. وضمن ذلك فإن توقيع اتفاقيات التطبيع العربية هو الاعتراف بالمبدأ التوسعي أولاً، وبدور إسرائيل كإمبراطورية حامية تتعامل مع محيطها وفق مبدأ القوة والحماية ثانياً.

### ما هو الستاتوس كو؟

يعني مصطلح "الستاتوس كو" (Status quo) "الوضع القائم كما هو عليه"، وهو مشتق في الأصل من اللاتينية من (status quo ante bellum)، والتي تعني حرفياً "الوضع الذي كان موجوداً قبل الحرب"، إذ تاريخياً كان يتم استخدام هذا التعبير للمطالبة بعد انتهاء الحرب، بإعادة الوضع إلى سابقه بحيث لا يتمكن أي طرف من الربح. بعد ذلك، تدرج الاستخدام وتحوّل وصار يُستخدم في القرن التاسع عشر بصيغته المقتصرة على "ستاتوس كو" للإشارة إلى "الوضع الراهن"،<sup>٣</sup> وبات يحمل دلالة جديدة تحيل إلى ميزة "الوضع الراهن" المرتبطة بالاستقرار وتجنّب المخاطر التي يمكن أن تفرضها التغييرات الجذرية. وضمن هذا السياق، فإن قدرة جهة ما على تثبيت "الستاتوس كو" الذي تريده من دون توافق مع الأطراف التي يمسه هو انعكاس لعلاقات القوة القائمة، ولقدرة هذه الدولة على فرض تصوراتها وتثبيتها، وذلك بغض النظر عن المحاذير والقوانين والأعراف الدولية.

في الخطاب الإسرائيلي الدارج يُستخدم مصطلح "الستاتوس كو" بشكل مكثف، ويمكن اعتباره جزءاً من الشيفرات الجمعية التي تحمل دلالات عميقة وتاريخية لها علاقة

الدولية، بما فيها قرار التقسيم الذي شكل ركيزة إقامة إسرائيل، وعلى الرغم من الرفض والاستنكار الدوليين لسياسات إسرائيل. ترتبط النقطة الأولى بتثبيت خطوط الهدنة باعتبارها حدود الدولة مكان خطوط قرار التقسيم التي وُضعت في القرار رقم ١٨١، بينما تتعلق الثانية بفرض القدس عاصمة لإسرائيل مع أن مكانتها في قرار التقسيم محددة كمنطقة تحت "الحكم الدولي" (Corpus Separatum)، وأخيراً، تصدير حل مشكلة اللاجئين إلى خارج حدود إسرائيل عبر رفض عودتهم. ويشير آشد إلى أن المعركة الدبلوماسية التي خاضتها إسرائيل لتشييد الستاتوس كو نجحت في تحقيق أهدافها وتثبيت رؤيتها.

أصدر بن - غوريون بصفته "وزير الدفاع" دولة إسرائيل التي أعلنت في ١٥/٥/١٩٤٨، ومباشرة بعد انتهاء المعارك في القدس، منشوراً يضم خريطة توضيحية أعلن بموجبها تطبيق القانون الإسرائيلي على القدس ومحيطها اللذين سيطرت عليهما القوات اليهودية. وجاء في المنشور في بنده الأول:

مصطلح "منطقة مسيطر عليها" يعني المنطقة التي تضم معظم مدينة القدس، أي جزءاً من محيطها الغربي ومداخلها والطرق التي تربط القدس بالساحل، وهذا كله ضمن الخط الأحمر الذي تم وضع علامة عليه في خريطة أرض إسرائيل الممهورة بتوقيعي، والتي تحمل تاريخ اليوم، ٢ آب/أغسطس ١٩٤٨، أو ضمن خريطة تأتي مكانها وتكون موقعة من جانبي، ومعلمة مثلها. وفي بنده الثاني أعلن: قانون

كو في المرحلة الأولى لإقامة إسرائيل للإشارة إلى فرض مجموعة من الأسس المناقضة لقرار التقسيم والقرارات الدولية اللاحقة وتحويلها إلى ثوابت سياسية ودبلوماسية لإسرائيل، وذلك في ثلاثة مجالات هي القدس والحدود واللاجئون. ولاحقاً بعد احتلال ١٩٦٧، جرى الانطلاق من هذه الأسس من أجل توسيع مركبات الستاتوس كو بشكل متدرج ومستمر عبر سياسة فرض الوقائع على الأرض وتحويلها إلى ثوابت السياسة الإسرائيلية. وتشمل هذه المركبات ضمّ القدس الشرقية وإعلان القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل وضمّ الجولان السوري ونقل السكان اليهود إلى الأرض المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ وإقامة المستعمرات وتوسعها المستمر، ثم اعتبار الأغوار بمثابة حدود الدولة الشرقية، الأمر الذي يعني أن "الستاتوس كو" الإسرائيلي يشكل أداة سياسية استعمارية مبنية على مبدأ التوسع المستمر واحتلال المواقع الجديدة. ويأتي توقيع "اتفاقيات أبراهام" في هذا المسار، والتي جاءت في أحلك لحظات المسألة الفلسطينية ومساعي حسمها وإنهاءها إسرائيلياً، بمثابة اعتراف رسمي بانتصار المنظور الإسرائيلي وفكرة المبدأ التوسعي.

## سيرورة تشكيل الستاتوس كو

### بعد النكبة

يسرد آشد في مقالته المشار إليها أعلاه، سيرورة تشكيل "الستاتوس كو" إسرائيلياً في العقد الأول لإقامة إسرائيل، وذلك من خلال عمل هذه الأخيرة على تثبيت ثلاث نقاط استراتيجية أساسية وإزاحتها بالتدرج من النقاش على الرغم من تعارضها مع القرارات

دولة إسرائيل يطبق على هذه المنطقة المسيطر عليها، وهو ما يعني فعلياً ضمّ القدس إلى الدولة العبرية المقامة.

وفي المنشور رقم ٢ عيّن بن - غوريون دوف يوسف حاكماً عسكرياً للمدينة.

وفي ٤ شباط/فبراير ١٩٤٩، وبقرار حكومي، ألغي الحكم العسكري على المدينة وأصبحت القدس تحت القانون الإسرائيلي العام، الأمر الذي شكّل عملياً ضمها رسمياً إلى الدولة، وقد قوبل هذا القرار بترحيب عام من الإعلام والصحافة الإسرائيليين

وباستنكار ورفض دوليين. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ٣٠٣ الذي هدف إلى "إعادة تأكيد وضع القدس تحت نظام دولي دائم" وفق ما جاء في قرار التقسيم، والذي جاء في بنده الأول: "وجوب وضع القدس في ظل نظام دولي دائم"، وفي بنده الثاني: "ينشأ في مدينة القدس كيان منفصل تحت حكم دولي خاص تقوم على إدارته

الأمم المتحدة." وحدد في بنده الثالث: "وتضم مدينة القدس بلدية القدس الحالية، بالإضافة إلى القرى والبلدات المحيطة بها، بحيث تكون أبو ديس أقصاها شرقاً، وبيت لحم أقصاها جنوباً، وعين كارم أقصاها غرباً (بما في ذلك أيضاً المنطقة المبنية في موتسا)، وتكون شعفاط أقصاها شمالاً، وذلك كما هو مبين في مسودة الخريطة المرفقة." وتبنّت الجمعية العامة هذا القرار، في جلستها العامة رقم ٢٧٥، بـ ٣٨ صوتاً في مقابل ١٤ وامتناع ٦.٧ وعلى خلفية هذا القرار، أجرت الحكومة الإسرائيلية نقاشاً خاصاً أعلن فيه بن - غوريون: "لا أولي أهمية كبيرة لقرار الأمم

المتحدة. ربما أكون مخطئاً [...] لكنني لا أرى كيف يمكن أن يطبقوه"، مضيفاً: "الحكومة ستستمر في نقل وزاراتها ومكاتبها إلى القدس، وقريباً سينتقل الكنيست إلى هناك." وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ أعلنت "القدس عاصمة إسرائيل"، ونُقل في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ مكتب رئيس الحكومة إليها، وبعد تسعة أيام من ذلك عُقد اجتماع للكنيست في المدينة. واستمرت إسرائيل في نقل مقارّها إلى القدس لتثبيت مكانتها كعاصمة الدولة اليهودية، ففي ١٢ تموز/يوليو ١٩٥٣ قامت بنقل مقر وزارة الخارجية، وهو ما قوبل كغيره من الإجراءات بالرفض، وأصدرت الولايات المتحدة بياناً أعربت فيه عن أسفها على هذه الخطوة، مشيرة إلى أن ذلك سيؤدي إلى إحراج الأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية أساسية في تحديد الوضع المستقبلي للقدس، وانتهى البيان بـ: "لقد بلّغنا حكومة إسرائيل أننا لا ننوي نقل سفارتنا إلى القدس."<sup>٨</sup> كان هذا آخر نداء خجول من الولايات المتحدة لإسرائيل يطالبها بعدم القيام بخطوات أحادية لتغيير مكانة القدس. ومع أنه لم يطرأ دليلاً أي تغيير على مكانة القدس، فإن إسرائيل حولتها إلى عاصمتها، وباتت تستقبل الزوار الدوليين في مقارّها في القدس كي تعمّد من خلال الممارسة موقفها من القدس. وبالتدرّج، لم تعد الدول الكبرى تصدر بيانات تستنكر هذا التحويل، بينما نجحت إسرائيل، وبصورة متدرجة، في إسقاط مكانة القدس بجزئها الغربي عن طاولة النقاش، كما استطاعت النقش في العقل العالمي خطوط "الستاتوس كو" الذي حدده. في عملية تثبيت الستاتوس كو خالفت

اللاجئين ومكانة القدس التي كان الفاتيكان والدول الكاثوليكية، وليس فقط العربية والإسلامية، من أكثر المعارضين لتحويلها إلى عاصمة لإسرائيل، كانت هذه الأخيرة تثبت حدود خطوط الهدنة كحدودها على أنها أمر واقع (De Facto)، فشرعت تبني وتزرع وتقيم المستعمرات ضمن حدودها باعتبارها حدوداً نهائية حتى اللحظة!

مياه كثيرة جرت منذ ذاك الوقت، فقد ترسخت مكانة إسرائيل بصفقتها دولة حليفة للغرب، وخصوصاً لفرنسا في الخمسينيات حين شاركت في العدوان الثلاثي على مصر إلى جانب بريطانيا وفرنسا، وتحولت من دولة تحدد حدودها وتتمترس وراء ستاتوس كو تحده، إلى جزء من شبكة تحالف دولي يشكل أيضاً عمقاً استراتيجياً للدفاع عن مواقفها والوقوف إلى جانبها باستمرار. وفي حقل القوة الذي يتميز بالاستقطاب بين النظام الشيوعي والغربي، ومع ثقل مشاعر الذنب الغربية تجاه اليهود بعد المحرقة، تحول الخطاب بشأن فلسطين سريعاً إلى جزء من صراعات القوة الدولية، وانتقل بخفة من إقرار التقسيم إلى حل الصراع وفق تقبل لخطوط الستاتوس كو الإسرائيلية. وهكذا أصبحت خطوط التقسيم بحكم الأمر الواقع هي حدود إسرائيل المعترف بها والقدس عاصمتها، أما مسألة العودة واللاجئين فصارت جزءاً من خطابات طقوسية دولية تتبخر آثارها مع انتهائها.

### سنة ١٩٦٧ تجسد إعادة تشكيل

### الستاتوس كو وفق المبدأ التوسعي

بعد ثلاثة أعوام من الاحتلال في سنة ١٩٦٧، كتب بن - غوريون: "بعد توقيع

إسرائيل قرار التقسيم الذي جاء في البند "ج" منه: "يعتبر مجلس الأمن كل محاولة لتغيير التسوية التي ينطوي عليها هذا القرار بالقوة تهديداً للسلام، أو خرقاً له، أو عملاً عدوانياً، وذلك بحسب المادة ٣٩ من الميثاق".<sup>٩</sup>

وتجاهلت إسرائيل القرار رقم ٣٠٣، كما تجاهلت القرار رقم ١٩٤ الذي صدر في ١١/١٢/١٩٤٨، والمتعلق باللاجئين وعودتهم، فقد جاء في الفقرة ١١ منه أن الجمعية العامة "تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وكذلك عن كل فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات بحيث يعود الشيء إلى أصله وفقاً لمبادئ القانون الدولي والعدالة، بحيث يعوّض عن ذلك الفقدان أو الخسارة أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة"، لتضع بذلك أساس النقطة الثالثة من الستاتوس كو مثلما أشار إليها أشد.

تم بناء الستاتوس كو في شأن تصدير قضية اللاجئين من خلال تشديد سياسات منع عودة اللاجئين عبر الحدود بقوة السلاح، واستكمال هدم قراهم ومصادرة أملاكهم في الداخل وتحويلها إلى سلطة حارس أملاك الغائبين أولاً، ثم توزيعها وفق الحاجات لبناء وتسيير الدولة ثانياً. وضمت هذه الخطوات مروحة واسعة من الممارسات بينها: نقل المهاجرين المستعمرين اليهود إلى البيوت العربية وإسكانهم فيها؛ زراعة الغابات على أنقاض خرائب القرى المهدامة؛ استكمال هدم القرى لمنع أي عودة. وفي خضم انشغال الخطاب الدولي بمسألة

على مستقبل الجزء الشرقي منها بعد أن أعلنت إسرائيل تطبيق القانون الإسرائيلي عليها مباشرة بعد احتلالها، ولاحقاً بعد أن سنّت في سنة ١٩٨٠ قانون أساس "القدس عاصمة إسرائيل الموحدة"<sup>١١</sup>. لقد شكل "نجاح" إسرائيل في تحديد الستاتوس كو وفرضه وفق رؤيتها من دون أي محاسبة أو ثمن بعد النكبة، سابقة، إذ اعتُمد بعد سنة ١٩٦٧ كجزء من السياسة الإسرائيلية في مواجهاتها الإقليمية والدولية، واستُخدم إطاراً لإعادة صك "ستاتوس كو" جديد يستدمج الأول ويوسّعه نحو مساحات جديدة. وبينما جاء فرض الستاتوس كو الأول بعد تحقيق إنجازات على الأرض في إثر نكبة الشعب الفلسطيني وتوقيع اتفاقيات وقف إطلاق النار، جاء بناء الستاتوس كو الثاني بعد إنجازات حرب ١٩٦٧، إذ هُزمت الجيوش العربية بلمح البصر، وسيطرت إسرائيل على مساحات شاسعة جديدة تابعة لمصر وسورية، علاوة على سائر الأراضي الفلسطينية. في هذا الواقع المتشابك بثنائية النصر والهزيمة، بات خطاب إقامة دولة يهودية "لضمان أمن اليهود"، وخصوصاً بعد المحرقة النازية، يتحول بالتدريج بحيث انتقل الخطاب الإسرائيلي من التمحور حول ثلاثية الدولة/الضحية/الحدود الآمنة، إلى التمحور حول ثلاثية "أرض إسرائيل"/الحدود الآمنة/القوة الإقليمية. لقد عزز "الانتصار" و"التوسع" والسيطرة على ما يشكل وفق المخيال التوراتي قلب "أرض إسرائيل" نموّ خطاب القومية اليهودية الذي يتجاوز الصهيونية التقليدية التي حققتها الاشتراكية الصهيونية العلمانية الاستعمارية وأقامت "الستاتوس كو الأول"، إلى قومية استيطانية

اتفاقيات وقف إطلاق النار [يقصد في سنة ١٩٤٩] قلت إننا كنا مستعدين لأن نوقّع مع العرب اتفاق سلام لمئة عام مقبلة على أساس الستاتوس كو.<sup>١٠</sup> الستاتوس كو الذي قصده بن - غوريون تحوّل بعد الاحتلال إلى نقطة انطلاق يتم منها التوسع في اتجاه مساحات جديدة يتم "احتلالها" واستدماجها في مركباته. وقد مرت عملية توسيع الستاتوس كو وإعادة تشييده من خلال إزاحة مركز النقاش والخطاب بالتدريج إلى "مسألة الاحتلال" وتطبيق القرارات الجديدة التي صُكّت كقراري رقم ٢٤٢ و٣٣٨. ولم يقتصر هذا الأمر على الخطاب الدولي فقط، بل تسلس بصورة متدرجة ومثابرة أيضاً إلى الخطاب العربي ثم الفلسطيني. فتحت وطأة الشرط الجيو - سياسي والاحتلال والهزيمة القاسية للدول العربية، تحوّل الخطاب الدبلوماسي من أسئلة العودة والقدس وحدود التقسيم إلى مبدأ جديد هو "الأرض في مقابل السلام"، والذي تم اشتقاقه من نصّ القرار رقم ٢٤٢، الذي اعتبر "انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ احتلتها في النزاع الأخير" أحد المبادئ المطلوبة تطبيقها لإقامة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط، مثلما ورد في نصّ القرار. وهكذا تغيرت خطوط الرابع من حزيران/يونيو، وهي الخط الأخضر من خطوط الستاتوس كو التي شُيّدت عبر "استمرار الحرب بوسائل أخرى"، إلى خطوط إدراكية سياسية مثبتة، وباتت نقطة انطلاق لحل الدولتين في الخطاب الدولي. أمّا القدس التي حُدّدت مكانتها في قرار التقسيم كجسم دولي، فانزاح النقاش بشأنها من القلق إزاء فرض مكانتها كعاصمة لإسرائيل، مثلما ذكر البيان الأميركي في سنة ١٩٥٣، إلى النقاش

الجزء الشرقي للقدس تحت مظلتها السيادية، وجلبت المستعمرين اليهود إليها لقلب الوقائع داخلها، هذا بالتزامن مع زرع المستعمرات في الأراضي التي احتلتها، وذلك من أجل تغيير طبيعتها الديموغرافية والطوبوغرافية. كان الدور الوظيفي للستاتوس كو الأول بعد سنة ١٩٤٨ هو طي صفحة النكبة الفلسطينية وتحويلها إلى "تاريخ" ماضٍ غير قابل للإصلاح، ولهذا جرى بناء جدار في وجه عودة اللاجئين، محولاً إسرائيل إلى دولة عرقية على ٧٨٪ من مساحة فلسطين وعاصمتها القدس. وإذا كان تشييد "الستاتوس كو" الأول هو الوجه الآخر لاستمرار النكبة الفلسطينية بطرق أخرى، فإن إعادة هيكلة هذا الوضع بعد النكسة، وإزاحته باستمرار وفق منطق التخوم التي تُغزى باستمرار، هما تشييد لإسرائيل كإمبراطورية إقليمية منتصرة في حالة دائمة من غزو سياسي للمكان ولحدوده. ضمن هذا السياق الذي ينظم التوسع الاستعماري عبر تحويل "الستاتوس كو" إلى تخوم متحركة تدفع باستمرار نحو حافة جديدة، تتموضع "اتفاقيات أبراهام" كجزء من سيرورة توسعية مستمرة لإسرائيل التي انتقلت من منظومة "دولة إسرائيل" حتى احتلال سنة ١٩٦٧ إلى منظومة "دولة أرض إسرائيل" فيما بعد، ومن مشروع الدولة العرقية شبه النقية إلى "الإمبراطورية" التي تسيطر على أراضٍ "خارج" حدودها الدولية التي حددها قرار التقسيم رقم ١٨١، ووراء تلك التي فرضتها من خلال اتفاقيات الهدنة وحوّلتها إلى "ستاتوس كو" في أرض سورية ومصرية وفلسطينية. كان وضع الستاتوس كو الإسرائيلي

يهودية؛ كما أنتج التزاوج بين القوة والنصر من جهة، والخطاب القومي - التوراتي من جهة أخرى، تصرّف إسرائيل كقوة إقليمية ذات نزعة إمبريالية، وتحوّل التمدد الاستيطاني وفرض الستاتوس كو المتجدد إلى استكمال للحرب بوسائل أخرى، بحيث باتت إسرائيل تستخدم خطاب حقها التاريخي في "أرض إسرائيل" لجلب المستوطنين إلى الأرض المحتلة، وضرب أوتاد جديدة لتعليم حدودها المستقبلية.

### الستاتوس كو بصفته تخوماً (Frontier)

لقد تعاملت إسرائيل منذ البداية مع الستاتوس كو على أنه تخوم بمفهوم فريدريك جاكسون تيرنر (١٨٩٣)، أي خط متخيل يتموضع باستمرار على الحدّ بين ما تم تحقيقه والاستيلاء عليه، وبين ما يمكن تحقيقه والذي يحتاج إلى استكشاف وسبر وتوسيع.<sup>١٢</sup> إن التعامل مع "الستاتوس كو" بمنطق التخوم يعني أن السياسة الإسرائيلية تنظّم وفق مبدأ توسيع وإزاحة مستمرة لحدود السيادة والسيطرة، وأنها عبارة عن عملية غزو مستمرة للخطاطات الإدراكية الدبلوماسية الدولية والإقليمية، في كل مرة يتم احتلال قطعة من الشرعية وتطويعها وتمريها واستدماجها كي تتحول إلى "ستاتوس كو" جديد إلى أن يتم تغييره مجدداً.

ضمن هذا المفهوم للتخوم انتقلت إسرائيل بعد احتلال ١٩٦٧ خطوة إضافية لتوسيع "الستاتوس كو" وغزو مساحات جديدة بالوسائل السياسية لفرض حقائق جديدة عليها، فقد أعلنت مباشرة بعد الاحتلال ضمّ



يتوسع في موازاة تعمق الضعف العربي وتزايد الإحباط الشعبي من أداء الأنظمة العربية بعد هزيمتها القاصمة في سنة ١٩٦٧. فقد عززت الهزيمة من صورة الأنظمة في المخيال الشعبي العربي كأنظمة فاشلة، وكُتبت في هذا الإطار آلاف الأبحاث والدراسات عن الهزيمة، ونُظمت القصائد التي تهجوها وتحملها مسؤولية الانهيار العربي، وباتت قصائد نزار قباني ومظفر النواب ومحمود درويش وسميح القاسم وغيرهم عن الهزيمة والأنظمة العربية جزءاً من الثقافة العربية العامة التي تعكس مشاعر الاحتقار تجاه هذه الأنظمة. ومع أن نتائج حرب ١٩٧٣ ساهمت قليلاً في رفع معنويات الشعوب العربية، إلا أن اتفاق كامب ديفيد في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، وخروج مصر من المواجهة، غدياً مجدداً مشاعر الخيبة من هذه الأنظمة، وعمقاً مشاعر الغضب والإحباط تجاهها. وفي مقابل ترهل الأداء العربي وفقدان صدقية الأنظمة، كانت إسرائيل تعمل بنشاط في سبعينيات القرن المنصرم لتشييد "ستاتوس كو" جديد عبر تغيير الوقائع على الأرض من خلال توسيع الاستيطان وتهويد القدس، وتحرك من جديد حدودها مع كل مستعمرة جديدة تزرعها في الأرض المحتلة، ومع كل قانون جديد تسنّه لتجذير سياساتها، مترجمة بشكل فعلي معنى السياسة كاستمرار للحرب بوسائل أخرى.

## مبدأ التطبيع: المال في مقابل

### الحماية

قايضت إسرائيل الأراضي المصرية المحتلة باتفاق كامب ديفيد الذي وضعت فيه خطاطات الستاتوس كو الذي تعمل على

ترسيخه لتفكيك المسألة الفلسطينية من خلال إقامة "الحكم الذاتي" الذي ورد لأول مرة في الرسائل المتبادلة بشأن معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في سنة ١٩٧٩، والتي نصّت على ضرورة البدء بالمفاوضات لتنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة خلال شهر من تبادل وثائق التصديق بين الطرفين. وورد في نص الرسالة المتفق عليها بين بيغن والسادات بشأن الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة، وبشأن المفاوضات من أجل تنفيذه: "هدف المفاوضات هو الاتفاق قبل إجراء الانتخابات على الترتيبات الخاصة بإقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة (المجلس الإداري)، وتحديد سلطاتها ومسؤولياتها، والاتفاق على ما يرتبط بذلك من مسائل أخرى. وفي حالة إذا ما قرر الأردن عدم الاشتراك في المفاوضات فستجري المفاوضات بين مصر وإسرائيل"<sup>١٣</sup>؛ وأيضاً: "وتتفق الحكومتان على أن تتفاوضا بصفة مستمرة وبحسن نية من أجل الانتهاء من هذه المفاوضات في أقرب تاريخ ممكن. كما تتفق الحكومتان على أن الغرض من المفاوضات هو إقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة من أجل تحقيق الحكم الذاتي الكامل للسكان"<sup>١٤</sup> في إثر هذا الاتفاق حققت إسرائيل خطوة إضافية في تثبيت مبدأ "الستاتوس كو" كتخوم متحركة، وفي الانتقال من حدود التقسيم إلى خطوط الهدنة، ثم إلى اقتراح "الحكم الذاتي"، وجاء هذا كإنتصار استثنائي لإسرائيل التي نجحت في تحييد أكبر جيش عربي وتحويل "أم الدنيا" إلى مجرد متفرجة في البدايات، ثم إلى وسيط لنقل الرسائل ورعاية اتفاقيات الهدنة، ووقف إطلاق النار



واحدة من أهم القضايا التي أُنهكت شعوبها كحرب الخليج الأولى والثانية ببهرجات خطابية عن فلسطين، وفي ظلّه تُحاك المؤامرات، وتُستنبت الميليشيات تحت شعار دعم القضية، وتُضرب الأحزاب والحركات بعضها ببعض، وتواجه الأنظمة بعضها بعضاً. وسواء اتخذت الأنظمة مواقف براغماتية أو راديكالية، أو اعتمدت خطاباً نارياً أو متساوقاً، أو دعمت بالمال والسلاح منظمات فلسطينية أو قمعتها وحاصرتها، فإن فلسطين كانت في قلب الصراعات تتنازعها الجهات كلها وتحشوها بما تريد من معانٍ ودلالات. وفي موازاة حالة الصراع هذه كانت تتعمق الشروخ والصراعات بين الأنظمة العربية وداخلها وتجاهها، وكان التفوق الإسرائيلي العسكري، وتوسيع "الستاتوس كو" ودفع حدّه باستمرار، تنشط وتتعاظم باستمرار. وساهم فشل تجربة منظمة التحرير في الأردن ولبنان، في نقل القضية الفلسطينية من قضية أرض مستعمرة وشعب مستعمر يعاني يومياً جرّاء الاستلاب والقهر، إلى حقل دلالات متناقض وحّمّال أوجه متبدلة، إذ صارت فلسطين تعني الاستلاب والظلم من جهة، و"شعاراً" مقطوعاً عن معناه تستخدمه الأنظمة والتكتلات والأحزاب والمنظمات العسكرية المتعددة والمتصارعة لغايات متناقضة، من جهة ثانية.

أفرزت جدلية تعويم القضية الفلسطينية عبر قطعها عن أسبابها وتحويلها إلى حقل دلالات خلافية، ووجود أنظمة عربية مشغولة ببقائها وخائفة على وجودها ومستقبلها ومهددة في خريطة جيو - استراتيجية متنازعة، أجواء ملائمة لإسرائيل للاستمرار في تحريك "الستاتوس كو" وتمديده وتوسيعه

لاحقاً. لقد أصبح اتفاق كامب ديفيد أول اعتراف عربي بأن "الستاتوس كو" الذي تفرضه إسرائيل يتحول إلى حقيقة على الأرض، ولذلك فإنه يشكل فعلياً بداية الانهيار العربي العام وتفكك "الموقف العربي" إلى أجزاء تواجه بالقطعة، وتُدار إسرائيلياً وفق سلّة خيارات متعددة.

وفضلاً عن أثره الاستراتيجي في الخريطة الجيو - استراتيجية، وعن تدويته للستاتوس كو الإسرائيلي المتحرك، فإن أثره الذي لا يقلّ كارثية هو تحويل القضية الفلسطينية، ولأول مرة، من قضية إجماع - ولو صورية، إذ ان التعاون بين إسرائيل وبعض الأنظمة مثلما كشفت الدراسات لاحقاً بدأ باكراً جداً - إلى قضية خطابية خلافية، تتأرجح المواقف منها بين مَنْ يدعو إلى تحرير كامل التراب، ومَنْ يدعو إلى اتفاقيات بروج "الأرض في مقابل السلام"، وآخر ينادي بالتوافق مع الولايات المتحدة، وآخر ينادي بالتحالف مع الاتحاد السوفياتي. وفي خضم الصراعات تحوّل الخلاف على قضية فلسطين إلى ناظم لخطاب متعدد الاتجاهات: داخلي للأنظمة العربية في مقابل شعوبها، وخارجي فيما بينها، ودولي أمام الجهات الدولية، وباتت المسألة الفلسطينية بانثيوناً رمزياً يتم دخول بوابته باستمرار لتعميد السياسات الداخلية والخارجية "أيديولوجياً"، وفيه يتم إقامة طقوس "تحليل" (من حلال) من خلال المقولات المتناقضة والممارسات المتباينة التي تحمل في الوقت ذاته الشيء ونقيضه. ففي هذا البانثيون صارت تُعتمد ممارسات القمع الداخلي للشعوب باسم القضية الكبرى، وأصبحت الانقلابات العسكرية تبرّر لمواجهة "المؤامرات"، والجرائم تُغسل باسم "التحرير"،

العلاقات بين الإمارات وإسرائيل بعد أقل من شهر ونصف شهر من الموعد الذي أعلنه نتنياهو لفرض السيادة الإسرائيلية على المستعمرات وضم الأغوار، بما يعني تحويل واقع الأبارتهايد من واقع بفعل الأمر الواقع إلى واقع قانوني. وجاء ذلك على خلفية وجود إدارة أميركية يقودها دونالد ترامب تعتمد المبدأ التجاري كمبدأ سياسي مقطوع عن أي أخلاق سوى الربح والخسارة والمقايضة، وفي ظل التماهي المطلق للإدارة الأميركية ويطانتها الإنجيلية مع اليمين الإسرائيلي الاستيطاني. وحمل الإعلان وعوداً باتفاقيات إضافية مقبلة، وفعلاً انضمت البحرين بعد عدة أسابيع، ثم السودان والمغرب. وفي ظل تحويل المسألة الفلسطينية، مثلما ذكرت، إلى قضية خلافية وحقل دلالات متناقض، أعلنت الإمارات أن هذا الاتفاق جاء في مقابل توقيف الضم، الأمر الذي يعني أنها فعلياً قامت بهذه الخطوة لمصلحة الفلسطينيين، أما المصادر الإسرائيلية فأعلنت من جهتها أن الضم تم تأجيله لثلاثة أعوام، لكنه لم يسقط عن الطاولة. وقد تناقض هذا الموقف مع قيام الإمارات بتوقيع اتفاقيات تعاون اقتصادي وتبادل تجاري وثقافي وأمني مع إسرائيل تتجاهل "الخط الأخضر"، وتتعامل فعلياً مع إسرائيل على مبدأ "أرض إسرائيل" الذي يقع في قلب مخطط الضم ويشكل حاضنته الأيديولوجية. ففي الثامن من شباط/فبراير ٢٠٢١ أعلن "مجلس استيطان السامرة" توقيع اتفاقيات تعاون بين مجموعة من الشركات الاستيطانية التي أقامت مصانعها في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وبين شركة إماراتية للتوزيع، وذلك من أجل استيراد منتوجاتها من العسل

إلى مناطق جديدة؛ فبعد توقيع اتفاق المبادئ في سنة ١٩٩٣ "أوسلو" وتأجيل قضايا الحل الدائم التي تضم الاستيطان والقدس واللاجئين إلى الحل النهائي، وفي ظل فشل الاتفاق في الوصول إلى الحل الدائم بعد خمسة أعوام، أصبحت إسرائيل تعمل على تحويل الكتل الاستيطانية إلى جزء من "ستاتوس كو" عبر إزاحة النقاش من تفكيك المستعمرات كاملة إلى الحديث عن تبادل الأراضي، والذي صار بالتدريج بمثابة اعتراف شبه رسمي بأن المستعمرات حقيقة لا تتغير، فضلاً عن العمل الحثيث على قلب الواقع في القدس في استمرار لمسعى تحويلها إلى عاصمة الدولة على الرغم من القرارات الدولية بعد النكبة. ومع عدم وجود أي محاسبة دولية، فإن إسرائيل استمرت في تحريك "الستاتوس كو" ليشمل، علاوة على المستعمرات، ضم الأغوار ورفض عودة اللاجئيين.

ومع انفجار الربيع العربي وتزايد مخاوف الأنظمة على مصيرها، وفي ظل تفكيك الخطر الذي مثلته الجيوش العربية التقليدية بالقطعة، بدءاً من تحييد مصر عبر اتفاق كامب ديفيد، ثم انهيار الجيش العراقي بعد الاحتلال الأميركي، وتحييد الأردن بعد معاهدة وادي عربة، وأخيراً انكفاء الجيش السوري على قضاياها الداخلية، إلى جانب استفحال الصراعات بين ما صار يُعرف بـ "المحور الشيعي" والمحور السنّي"، أصبحت الأجواء مواتية لمزيد من تعزيز "الستاتوس كو" عبر تحويل الواقع على الأرض، أي وجود سلطة حكم محلي فلسطينية خدماتية، إلى حل نهائي. جاء إعلان ترامب عن اتفاقيات لتطبيع

بين أنظمة متنازعة مشغولة بأمنها وقلقة إزاء وجودها واستمراريتها، بحيث بات هذا الانشغال والقلق "دينامو" تصنيع التحالفات وضبطها. وفي هذا السياق "المخلخل" شرعت سياسات إسرائيل الاستعمارية وسيرورة "تشديد ستاتوس كو" تتحول وفق مبدأ التخوم التي توسّع بشكل مستمر في مقابل نجاتها من أي محاسبة دولية، علاوة على عمق علاقتها الاستراتيجية مع القوى العظمى، أكان ذلك مع الولايات المتحدة أم الدول الكبرى الغربية، إلى نقطة قوة إضافية لمصلحة إسرائيل تدلل على متانتها، بحيث أصبحت "قوتها" واستقواؤها عامل جذب للأنظمة المرتبكة لا عامل نفور، بينما بات الفلسطينيون عقبة ومشكلة في وجه إقامة التحالفات. من هنا يمكن أن نلاحظ أن عمق التحالف مع إسرائيل يرتبط بنيوياً مع تجاهل الفلسطينيين، إذ كلما تعمق التعاون أكثر، جرى تبني سردية إسرائيل تجاه "الأرض" و"السلام" أكثر، وبالتالي تجاهل السردية الفلسطينية وإرهاصاتها.

على خلفية هذا المشهد الذي تنزاح فيه إسرائيل من موقع دولة العدو في البداية إلى موقع الحليف الذي يعد بالأمن والأمان، تنخرط الأنظمة المطبّعة في علاقة غير متكافئة يتم فيها تبادل "الأمن" و"الحماية" في مقابل التطبيع مع إسرائيل في لحظتها المنتصرة. فها هي إسرائيل توافق على نشر القبة الحديدية في الخليج<sup>١٧</sup> من أجل مواجهة ما يسمى "الخطر الإيراني"، وفي المقابل تفتح الإمارات بوابتها الاستثمارية والاقتصادية وتشرعها أمام إسرائيل وسط تبني عملي لمفهوم الأخيرة لفكرة "أرض إسرائيل" والتعامل مع المنتوجات الإسرائيلية وسط

وزيت الزيتون والطحينة،<sup>١٥</sup> هذا في الوقت الذي تدير الجهات الفلسطينية وحركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS) معركة من أجل مقاطعة المستعمرات، وفي موازاة قيام دول غربية بوضع علامة على منتوجات المستعمرات بشكل مختلف عن منتوجات إسرائيل في حدود الرابع من حزيران/يونيو. في هذا السياق تشكل "اتفاقيات أبراهام" إقراراً بانتصار إسرائيل في تدشين مبدأ "الستاتوس كو المتدرج" الذي أعيد ترسيمه وفق رؤية دولة "أرض إسرائيل"، ووفق مبدأ تعميم دولة "أرض إسرائيل" كقوة إقليمية تعمل بمنطق "الإمبراطورية" المنتصرة التي تؤدي دور الحامية مع محيطها. لقد ذهبت الدول العربية إلى التطبيع في لحظة "نشوة" إسرائيلية ومسعى لإنهاء المسألة الفلسطينية، وفي ظل إعلان نتنياهو نيته ضم المستعمرات الصغيرة والكبيرة وعدم استعداده تفكيك أي منها حتى التي زرعت في قلب المناطق الفلسطينية، وضمن تحقيق خطة ترامب التي وضعت وفق تصورات اليمين، وتعاملت مع الوقائع الإسرائيلية كنقطة انطلاق لا موضوع خلاف، وكحقائق لا قضايا تفاوض. أي أن الاتفاقيات جاءت في لحظة "استقواء" و"انتشاء" وشعور بالقدرة والقوة الإسرائيلية التي تشكل الصورة السالبة لتحطيم الحلم الفلسطيني بالتححر وإنهاء الاحتلال وتقرير المصير.

بين أقطاب الاستقواء الإسرائيلي وتجاهل جميع القرارات الدولية ومساعي تحطيم الحلم الفلسطيني انبجحت "اتفاقيات أبراهام"، لتعكس علاقات قوة إقليمية مختلة تتموضع فيه "دولة أرض إسرائيل" كقوة عسكرية ثابتة

وفضلاً عن جميع المعاني المرتبطة بتعامل إسرائيل مع "الستاتوس كو" كتحوم تشرعنها باتفاقيات مع الدول العربية، فإن "اتفاقيات أبراهام"، من حيث تسميتها، تنضوي على إقرار من جانب الدول المطبّعة بالاعتراف بالسردية الصهيونية كاملة وحقّها في فلسطين، والتي تتلخص بادعاء العودة إلى الأرض التي وعد الله بها نسل إبراهيم من بني إسرائيل من جهة، وادعاء أن الصراع مع الفلسطينيين لم يكن يوماً صراعاً قومياً ولا استعمارياً من جهة أخرى، وإنما سوء فهم ثقافي وديني ورفض "طفولي" ناتج من سوء تصرف فلسطيني، إذ يتم وفق هذا المنطق إحلال الثقافة مكان السياسة واستبعاد كل ما يرتبط بها من مسائل متعلقة بالأرض والسكان والاحتلال، وبالتالي، محو الخط الأخضر والتعامل مع إسرائيل مثلما تمثّل نفسها وفق "الستاتوس كو" الذي وضعته سواء في الخليل، أو الحرم الشريف، أو مستعمرات الجولان، أو بورر الاستيطان أينما تكن. إن استبدال السياسة بالثقافة هو استبدال استراتيجي يسمح بأن يشتري أمير إماراتي فريق "بيتار" وهو أكثر فريق عنصري في إسرائيل، ويسمح أيضاً بعقد صفقات بين الإمارات وبين شركات ومصانع تعمل في المستعمرات من دون أن يشكّل ذلك أي حرج. ■

تجاهل لأي فوارق بين منتوجات المستعمرات ومنتوجات داخل الخط الأخضر. إن علاقات التطبيع هذه تستبطن عملياً الانتقال من مبدأ الأرض في مقابل السلام الذي تم تبنيّه في اتفاق كامب ديفيد ومعاهدة وادي عربة إلى مبدأ الحماية في مقابل المال. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه الاتفاقيات وُقعت تحت وصاية ترامب الذي يرى أن السياسة هي شكل من أشكال التجارة، فإن معادلات المقايضة في اتفاقيات التطبيع تخضع أيضاً لمبدأ الحاجة والتمن، وتتبدل مركباتها وفق سياقاتها، فيصبح التطبيع في مقابل الغذاء لدولة تعيش على حافة الجوع كالسودان هو المبدأ الناظم للعلاقة، بينما يصبح الإقرار بسلطة المغرب على الصحراء الغربية، حتى لو ناقض هذا القرارات الدولية كلها، هو الثمن الذي يقدّم في مقابل التطبيع. في اتفاقيات التطبيع كلها التي تم توقيعها تحت مسمى "اتفاقيات أبراهام" أدت إسرائيل دوراً شبيهاً بدور الإمبراطوريات التقليدية، وهو توفير الحماية لكيانات قلقة أمنياً وسياسياً وداخلياً في أماكن بعيدة ومترامية من دون الحاجة إلى وجودها بشكل عسكري فحج، بل من خلال التعاون الذي تحدّه هي وتضع شروطه: لا تنازل عن أراض؛ لا تنازل عن السيطرة على القدس؛ لا تنازل عن الاستيطان؛ لا إنهاء للاحتلال.

## المصادر

- ١ حجابي أشد، "عشرة أعوام من السياسة الخارجية الإسرائيلية: استمرار حرب الاستقلال بطرق أخرى"، "دفار"، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٥٨.
- ٢ تُلَفظ ستاتوس كفو باللغة العبرية.

- ٣ مردخاي بار أون، "ستاتوس كو - قبل أو بعد؟ ملاحظات تفسيرية لسياسات أمن إسرائيل ١٩٤٩ - ١٩٥٨"، "عيونيم بتكومات يسرائيل"، العدد ٥ (١٩٩٥)، ص ٦٥ - ١١١.
- ٤ انظر المنشور في الرابط الإلكتروني التالي:  
[https://www.nevo.co.il/law\\_word/law12/er-012.pdf](https://www.nevo.co.il/law_word/law12/er-012.pdf)
- ٥ انظر: "قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٣ الخاص بالقدس بتاريخ ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩: إعادة تأكيد وضع القدس تحت نظام دولي دائم"، في موقع "الرحلات الفلسطينية - المسرد الزمني"، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://tinyurl.com/66mojf26>
- ٦ المصدر نفسه.
- ٧ أرشيف جلسات الحكومة الإسرائيلية - دولة إسرائيل (١١/١٢/١٩٤٩)، سجلات جلسات الحكومة الأولى، ص ٣، ٢٢ (بالعبرية).
- ٨ *American Foreign Policy, 1950-1955; Basic Documents*, vol. 2 (Washington: U. S. Government Print Office, 1957), pp. 2254.
- ٩ انظر: "نص قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١"، "الجزيرة نت"، ٢٨/١١/٢٠١٦، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<https://tinyurl.com/3vbkkzp3>
- ١٠ دافيد بن - غوريون، "يوميات الحرب: ١٩٤٨-١٩٤٩" (تل أبيب: وزارة الدفاع، ١٩٨٢)، ص ٩٣.
- ١١ انظر القانون في موقع الكنيست، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<https://main.knesset.gov.il/About/Occasion/Pages/JerusalemCapitalLaw.aspx>
- ١٢ Fredrick Jackson Turner, "The Significance of the Frontier in American History", "American Historical Association", 1893, <https://www.historians.org/about-aha-and-membership/aha-history-and-archives/historical-archives/the-significance-of-the-frontier-in-american-history>
- ١٣ راجع ملحق نصوص الرسائل المتبادلة بشأن اتفاق كامب ديفيد، في: "معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل (واشنطن، ٢٦/٣/١٩٧٩)" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، ص ٢٤. ولمراجعة هذه النصوص إلكترونياً، انظر الرابط التالي:  
[https://oldwebsite.palestine-studies.org/sites/default/files/Treaty\\_of\\_peace\\_between\\_egypt.pdf](https://oldwebsite.palestine-studies.org/sites/default/files/Treaty_of_peace_between_egypt.pdf)
- ١٤ المصدر نفسه.
- ١٥ Tovah Lazaroff, "West Bank Samaria Settler Olive Oil and Wine to be Exported to Dubai", *The Jerusalem Post*, 8 December 2020, [https://www.jpost.com/middle-east/west-bank-samaria-settler-olive-oil-and-wine-to-be-exported-to-dubai-651424?fbclid=IwAR3KET8EXhEbfC\\_7IuqsVOHgRvlyMdlAs37uJCEE1dMREwwpbN3IIwPDi3Y](https://www.jpost.com/middle-east/west-bank-samaria-settler-olive-oil-and-wine-to-be-exported-to-dubai-651424?fbclid=IwAR3KET8EXhEbfC_7IuqsVOHgRvlyMdlAs37uJCEE1dMREwwpbN3IIwPDi3Y)
- ١٦ Uri Cohen, "Defense Cooperation Between Israel, Gulf States Possible-Officials", *The Jerusalem Post*, 18 December 2020, <https://www.jpost.com/middle-east/defense-cooperation-between-israel-gulf-states-possible-officials-652578>
- ١٧ Yaniv Kubovich, "Israel Allows U.S. to Deploy Iron Dome Missile Defense in the Gulf", *Haaretz*, 24 January 2021, <https://www.haaretz.com/israel-news/premium-israel-allows-united-states-to-deploy-iron-dome-batteries-in-gulf-states-1.9474576>